الأمم المتحدة

A/69/890

الجمعية العامة

Distr.: General
4 May 2015
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ٤١ من جدول الأعمال
الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للسلفادور وغواتيمالا وهندوراس لدى الأمم المتحدة

يتشرف الممثلون الدائمون للسلفادور وغواتيمالا وهندوراس لدى الأمم المتحدة بأن يحيطوكم علما باعتماد خطة التحالف من أجل ازدهار المثلث الشمالي، التي اتفق عليها رؤساء دولنا، فيما يتعلق بالتنمية الإقليمية، والاجتماعية، والاقتصادية في بلداننا (انظر المرفق).

وفي هذ الصدد، نرجو التكرم بتعميم هذه الرسالة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال.

(توقيع) روبين زامورا
السفير
والممثل الدائم للسلفادور

(توقيع) فرناندو كاريرا
السفير
والممثل الدائم لغواتيمالا

(توقيع) ماري إ. فلوريس
السفيرة
والممثلة الدائمة لهندوراس

020615 010615 15-07026 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للسلفادور وغواتيمالا وهندوراس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

المثلث الشمالي: بناء الثقة وتهيئة الفرص

الإجراءات الاستراتيجية لخطة التحالف من أجل ازدهار المثلث الشمالي: السلفادور وغواتيمالا وهندوراس

التحدي الذي نواجهه

أصبحت الهجرة مسألة ذات أهمية خاصة في عام ٢٠١٤ بعد وقوع زيادة كبيرة في تدفق القاصرين غير المصحوبين الذين وصلوا على فترات غير منتظمة إلى الولايات المتحدة. ودفعتنا حالة الطوارئ هذه إلى اتخاذ إجراءات فورية على المدى القصير واقتراح حلول لمعالجة الأسباب الهيكلية للظاهرة.

والتحدي الذي نواجهه هو نقص الفرص. فنسق النمو الاقتصادي في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس (وهي بلدان المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى) يسير ببطء ولم يحدِث أي تغيير كبير في الفرص المتاحة لعدد متزايد من السكان معظمهم من الشباب.

وقد أصبح هذا النمو غير الشامل للجميع، ونقص الفرص، وانتشار العنف، وانعدام الأمن من العوامل المحركة الرئيسية للهجرة من بلداننا. وتفوق معدلات جرائم القتل في المثلث معدلات بقية بلدان أمريكا الوسطى بثلاثة أضعاف. كما يبلغ عدد الأفراد الذين قرروا الهجرة من المثلث خمسة أضعاف العدد المسجل في البلدان الأخرى في أمريكا الوسطى. وقد بلغت نسبة السكان الذين قرروا الهجرة في السنوات الأخيرة ٩ في المائة.

ويعيش نحو ٥٧ في المائة من السكان في فقر، مع وجود اختلاف كبير من منطقة إلى أخرى. وتصل احتمالات التعرض للكوارث الطبيعية لدى بلدان المثلث الشمالي ثلاثة أضعاف الاحتمالات لدى بقية أمريكا اللاتينية.

وفي الوقت نفسه، يقل عمر ٦٥ في المائة من سكان البلدان الثلاثة عن ٢٩ عاما، وما يقرب من عشرة ملايين من السكان هم شباب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاما. ولا تدرس نسبة ثلاثين في المائة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ٢٥ عاما، أو ١,٧ مليون شاب، ولا هم يزاولون عملا.

وعلاوة على ذلك، هناك ٩١ ولادة لكل ٠٠٠ ١ فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما. ومعدل الحمل المرتفع بين المراهقات أعلى من المتوسط في أمريكا الوسطى البالغ ٧٥ حالة حمل لكل ٠٠٠ ١ امرأة ومن متوسط الشريحة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط البالغ ٤٧ حالة حمل لكل ٠٠٠ ١ امرأة.

وللتصدي لهذه التحديات، قامت البلدان الثلاثة بصياغة خطة تحالف من أجل ازدهار المثلث الشمالي بغية تنسيق ومواءمة جهودنا على مدى فترة خمس سنوات (٢٠١٦-٢٠٢٠)، وتمكين الأفراد من الاستقرار الدائم في بلدانهم، وذلك بإدخال تغييرات هيكلية توفر فرصا اقتصادية وتحدث تحوُّلا في نوعية حياة المواطنين، ولا سيما في المناطق الأفقر والأضعف التي تبدأ منها معظم عمليات الهجرة.

تحالف واحد، وثلاثة بلدان، وثلاثة شركاء رئيسيين

المثلث الشمالي منطقة ذات إمكانات اقتصادية كبيرة، وأصول ثقافية قيمة، ورأس مال بشري وافر. ومن شأن الاستثمار في تنميتها إحداث تحوّل في هيكل مجتمعاتنا ووضعنا على الطريق نحو الازدهار الشامل والمستدام.

وتكتسي الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والشركاء المتعاونين والمجتمع المدني أهمية حيوية. إذ لن يتسنى تحقيق النمو وإيجاد فرص العمل وتحسين نوعية الحياة إلاّ باستثمار القطاع الخاص بشكل حاسم ومستدام في المنطقة، ودعم الشركاء المتعاونين لجهودنا، ومشاركة المجتمع المدني وقيامه بالرصد.

وتشمل خطة التحالف من أجل ازدهار المثلث الشمالي استراتيجيات ترمي إلى تنمية رأس المال البشري، وتعزيز المؤسسات، وزيادة الإنتاجية، وتحسين الأمن.

تنمية رأس المال البشري

من أجل تنمية رأس المال البشري، ولا سيما النساء والأطفال والشباب، ستُتَّخذُ تدابير لتحسين تعميم التعليم والنهوض بجودته، والرعاية الصحية الأولية، والرعاية الصحية الجنسية والإنجابية ودعم التغذية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة. وعلاوة على ذلك، ستُبنى مساكن وستجدَّد أخرى قائمة، وستُتخذ تدابير في الوقت المناسب بغية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين العائدين.

ولسوء التغذية وتأخر الالتحاق بالتعليم النظامي آثار خطيرة على النمو المعرفي للأطفال. إذ كثيرا ما يؤثر هذان العنصران على مساراتهم التعليمية والوظيفية عندما يصيرون

كبارا. ولذلك، فالتغذية والحصول على الرعاية الصحية، والرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة هي من العوامل الرئيسية لتحقيق تغييرات هامة في نوعية رأس مالنا البشري.

وسيستفيد نحو ٧,٤ ملايين شخص من توسيع تغطية خدمات صحة الأم والطفل وخدمات التغذية وبناء وتحديث المستشفيات والمراكز الصحية.

وبواسطة المراكز التعليمية وشبكة الخدمات الصحية، سيتلقى مليون شاب الدعم من برامج الصحة الجنسية والإنجابية، وستقدم الرعاية إلى ٢٦٠ ٠٠٠ طفل في إطار برامج بديلة لرعاية الأطفال ومن خلال تشييد وتجديد مدارس الحضانة والمراكز المجتمعية للأطفال من الفئة العمرية ذاتها.

وستزداد فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي والمهني والعالي، كما ستتحسن نوعيته. وسيستفيد حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ من تلاميذ المدارس الثانوية من تشييد وتجديد الفصول الدراسية، واعتماد مناهج تعليمية بديلة، واستخدام تكنولوجيا ابتكارية.

وسيتلقى مليون شاب التدريب على العمل وسيستفيدون من تعزيز مراكز التدريب المهني، ومكاتب التوظيف، وتدريب المدربين، وبرامج الأعمال الحرة للشباب.

وسيجري تدريب حوالي ١٥٠ ٠٠٠ معلّم في المناطق ذات الأولوية وسيستفيدون من نظم محسنة للرصد والتقييم وحوافز لمزاولة مهنة التدريس. وسيجري ربط نحو ٣٠٠ ٠٠٠ شاب تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٨ عاما من المناطق ذات الأولوية ببرامج التحويلات النقدية، مع التركيز على استمرارهم في الدراسة.

وتتمثل إحدى الأولويات في توفير الرعاية والحماية للمهاجرين العائدين. وعليه، ستوفر لهم خدمات منسقة وشاملة، تكون متوافقة مع حقوقهم، وذلك من أجل إعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي. وسيستفيدون من مستويات أفضل من الحماية الاجتماعية، والتدريب المهني، والإدماج في سوق العمل.

وتؤثر الظروف السكنية والمعيشية على نوعية حياة السكان واستفادتهم من الفرص الاقتصادية وعلى مدى احتمال تعرضهم للضعف الاجتماعي. ولذلك فالحصول على السكن وتوفير ظروف العيش الكريم أساسيان.

وستستفيد حوالي ٢٢٠ ٠٠٠ أسرة من تشييد مساكن جديدة أو من إدخال تحسينات على مساكن موجودة. وعلاوة على ذلك، ستزود ٧١ ٠٠٠ أسرة بخدمات مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي، والكهرباء.

وتشمل التدابير المنصوص عليها في إطار هذه المبادرة برامج تحويلات نقدية مشروطة تركز على ضمان استمرار الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٨ عاما في الدراسة. وسيتم ربط هذه الاستراتيجية ببرامج موجهة إلى الشباب من أجل منع حمل المراهقات، وتشجيع العمالة، ومنع العنف.

وتظهر تجربة العمل بمخططات التحويلات النقدية المشروطة أن فعاليتها تتوقف أساسا على نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة. ولذلك، لا بد من توسيع نطاق تغطية البرامج التعليمية وتحسين نوعيتها.

وتهدف الخطة إلى زيادة نسبة تغطية التعليم الثانوي من ٧٣ في المائة إلى ٩٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ في المناطق ذات الأولوية.

تحسين الأمن العام وإمكانية اللجوء إلى القضاء

سيتم بصورة شاملة التّصدي لمشكلة انعدام الأمن والعنف. وستَعزّز مخططات الوقاية من خلال المشاركة المدنية، وبناء أماكن آمنة، ودعم الفئات الضعيفة مع القيام في الوقت نفسه بضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع وكفالة التمتع بجميع الحقوق والتقيّد بكل الواجبات.

ولتحسين الأمن العام وتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء، تُتوخى محاور العمل التالية:

(أ) تعزيز السلطة القضائية والحد من تراكم القضايا؛

(ب) إدخال تحسينات على السجون ومراكز رعاية الأحداث؛

(ج) توسيع وتعزيز المراكز المتكاملة لرعاية الضحايا؛

(د) إنشاء نموذج مجتمعي للأمن ومنع الجريمة يركز على تحسين الظروف المعيشية، وخاصة لشرائح المجتمع المعرضة للخطر.

وستتطلب التدابير المذكورة أعلاه تحسين فعالية عمل الشرطة في مجال منع الجريمة ومكافحتها وزيادة فعالية النظام القضائي بطريقة تسمح بالقيام بالإجراءات اللازمة في وقت أنسب وتحسين تصور المواطنين لهذا النظام وثقتهم فيه.

وتشمل الإجراءات الاستراتيجية للتحالف بذل جهود ترمي إلى تعزيز قدرات العاملين في مجال إقامة العدل. إذ سيتم تدريب نحو ٠٠٠ ٧٠ فرد من أفراد الشرطة، وإدخال

تغييرات على النظام التعليمي للشرطة من حيث هيئة التدريس، وإدارة الشؤون الداخلية، وتعزيز الشفافية والثقة.

وسيتم تعزيز مؤسسات البحث في مجال العدالة الجنائية، وتحديث الأدوات التقنية والعلمية وأدوات الطب الشرعي بسرعة أكبر على الصعيد الوطني وفي المناطق ذات الأولوية. وستبذَل جهود أكبر لتعزيز مكافحة العصابات وعصابات الشباب (المعروفة باسم ''ماراس'')، والاتجار بالمخدرات والابتزاز والاتجار بالبشر، باستخدام أفضل الممارسات الدولية المناسبة للمناطق ذات الأولوية.

وسيتم إحراز تقدم في الحد من تراكم القضايا وفي توسيع المراكز المتكاملة للعدالة، فضلا عن تعزيز الموارد البشرية وتشجيع استخدام آليات بديلة لتسوية النزاعات.

وستوسَّع برامج الأمن المجتمعي ومنع الجريمة على المستوى الاجتماعي. فالمبادرة تهدف إلى توسيع نطاق برامج الأمن المجتمعي والمنع الاجتماعي للجريمة وتعزيز إدارة نظم السجون، وتحسين هياكلها الأساسية بغية تيسير إعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين حرموا من حريتهم وضمان تمتعهم بحقوق الإنسان، مع العمل في الوقت نفسه على استئصال الجريمة داخل السجون.

وعلاوة على ذلك، هناك خطط من أجل وضع نموذج تدخل شامل يهدف إلى تقديم خدمات إلى النساء اللواتي كن ضحايا لمختلف أشكال العنف، وخصوصا منها العنف المنزلي والجنساني، والمساهمة في تمكينهن الاقتصادي.

وسيستفيد نحو ٧,٤ ملايين شخص من توسيع نطاق برامج الأمن المجتمعي ومراكز رصد العنف المحلية من أجل تعزيز العمل المنسق مع المجتمعات المحلية والمدارس، وتحسين الأماكن العامة والمجتمعية.

وتهدف الخطة إلى تخفيض معدل جرائم القتل بنحو ١٠ في المائة كل سنة خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ وذلك بزيادة عدد موظفي نظام العدالة والحد من تراكم القضايا.

وسيجري توسيع وتعزيز المراكز المتكاملة لرعاية الضحايا بغية تقديم خدمات في مجالات منع العنف والصحة الجنسية والإنجابية والتمكين الاقتصادي إلى ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة ومراهقة. وستقدم ملاجئ النساء الخدمات لحوالي ١١ ٠٠٠ مستفيدة.

وستُبذَل جهود لتحسين حالة السجون ومراكز احتجاز الأحداث عن طريق وضع آليات جديدة لتقييم وتصنيف النزلاء حسب مستوى المخاطر ونقلهم إلى المرافق المناسبة، مع الأخذ في الاعتبار مستوى الخطر الذي يشكلونه وجزء العقوبة الذي قضوه.

وسيتم تشييد ستة سجون ومراكز احتجاز للأحداث، وإدخال تحسينات على الهياكل الأساسية للمراكز القائمة، وعددها ١٥ مركزا، وكذلك على إدارتها.

وسيتلقى حوالي ٠٠٠ ١٠ من مرتكبي الجرائم الشباب خدمات من خلال برامج بديلة مثل المآوي الخاصة بالمراهقين ومراكز التدريب والإدماج الاجتماعي والتشغيل. وسيفرَض حظر كامل وفعال ودائم على استخدام هذه الفئة من مرتكبي الجرائم لنظم الاتصالات (مثل الهواتف المحمولة وشبكة الإنترنت)، باستثناء الاستخدام الذي يجري تحت إشراف إدارة مركز الاحتجاز المعني.

تحفيز القطاع الإنتاجي

تتمثل محاور العمل ذات الأولوية الهادفة إلى تحفيز القطاع الإنتاجي في تشجيع القطاعات الاستراتيجية واجتذاب الاستثمارات؛ وتشجيع التكامل الإقليمي في مجال الطاقة؛ وتعزيز عملية التكامل الإقليمي؛ وتحسين وتوسيع الهياكل الأساسية وممرات الخدمات اللوجستية.

أما الأولوية القصوى فهي تشجيع القطاعات الاستراتيجية واجتذاب الاستثمارات. ويحتل المثلث الشمالي الرتبة الثالثة عشرة من حيث كبر المساحة في أمريكا اللاتينية، ويعيش به ٣٠ مليون نسمة. ويمثل تاسع أكبر اقتصاد في المنطقة، وهو تاسع أكبر مصدر، كما أنه رابع أكبر مصدر للسلع المصنعة.

ولاجتذاب الاستثمارات، ستوضع إجراءات يمكن القيام بها في مكاتب موحّدة لتسجيل الاستثمارات، وسيتم استحداث مناطق اقتصادية خاصة، وتطوير العلامة التجارية الإقليمية. وسعيا إلى إنشاء قاعدة سوقية واسعة وإتاحة إمكانية الوصول إلى سلاسل القيمة، سيُستكمَل الاستثمار في الهياكل الأساسية اللوجستية بتدابير ترمي إلى تيسير نقل البضائع بطريقة سريعة وموثوق بها ومنخفضة التكلفة.

وستستفيد حوالي ٠٠٠ ٥٠٠ أسرة ضعيفة تعيش حياة الكفاف في المناطق ذات الأولوية من المساعدة المالية والتقنية والتكنولوجية.

ولتحفيز القطاع الإنتاجي، ترمي الخطة إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ٢,٤ و ٣,٥ في المائة وإيجاد ٦٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٢٠. وسيكون تحسين ظروف التشغيل في القطاع الإنتاجي والوصول إلى الأشخاص الذين يعيشون في أشد الحالات الاجتماعية – الاقتصادية هشاشة من الأمور الأساسية في إيجاد وظائف جيدة.

ولتحقيق هذا الهدف، ستتخذ إجراءات منسّقة على الصعيد الإقليمي لإنشاء قاعدة سوقية واسعة، وتعزيز القطاعات الاستراتيجية، وتخفيض المدد والتكاليف اللوجستية، وتعظيم إمكانات كل بلد بطريقة تؤدي إلى زيادة الاستثمار والتكامل مع بقية العالم.

وستركِّز محاور العمل على السياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز القطاعات الاستراتيجية مثل السياحة، والمنسوجات، والصناعات الخفيفة، والصناعة الزراعية، والغابات، والخدمات العالية القيمة، التي ستساعد على دمج المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم بفعالية في سلاسل القيمة وستؤدي إلى إيجاد فرص عمل جيدة.

وسيستفيد ما يقرب من ١٨٠ ٠٠٠ من أصحاب الأعمال من برامج تنمية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن دمج هذه المؤسسات في سلاسل الإنتاج.

وسيتاح مبلغ يقدر بنحو ٩٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتوفير التمويل للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما تلك التي يملكها مباشرو الأعمال من النساء والشباب.

وفيما يتعلق بتعزيز عملية التكامل الإقليمي، تمت تهيئة السبل الكفيلة بتيسير التجارة وتحسين نظم مراقبة الجودة، ومراقبة الصحة البشرية، ومراقبة الصحة الحيوانية والنباتية من أجل دعم نقل السلع عبر الحدود وتعزيز منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى.

وبإنشاء اتحاد جمركي بين غواتيمالا وهندوراس، ستُستحدَث مراكز جمركية على الحدود وستتم مواءمة الأنظمة والقواعد التجارية ذات الصلة بالضرائب واللوجستيات، الأمر الذي سيساعد في تعظيم إمكانات اتفاقات التجارة الحرة القائمة، ولا سيما اتفاق التجارة الحرة بين الجمهورية الدومينيكية وبلدان أمريكا الوسطى والولايات المتحدة واتفاق الشراكة بين أمريكا الوسطى والاتحاد الأوروبي.

كما ستعطى الأولوية للاستثمار في التكنولوجيا وتدريب الموظفين من أجل ضمان كفاءةِ وفعالية إجراءات مراقبة الحدود وأمنِ التجارة وحركة المهاجرين.

وتتضمن الخطة أحكاما ترمي إلى تعزيز التكامل الإقليمي في مجال الكهرباء. ولتعظيم الإمكانات التنافسية لبلداننا، لا بد من تخفيض تكاليف الطاقة الكهربائية من خلال تحقيق التكامل الإقليمي في مجال الطاقة، ومن زيادة القدرة التوليدية وتنويع مصفوفة الطاقة من أجل تحقيق وفورات الحجم وجعل المشاريع قابلة للاستمرار.

وتشمل الإجراءات الاستراتيجية توسيع نطاق السوق الإقليمية للكهرباء من خلال تشجيعِ معاملات تجارية عادلة وتنافسية وشفافة، وتحسينِ الأنظمة والعقود التي تولد أسعارا تنافسية، ومضاعفةِ قدرة منظومة الترابط الكهربائي لبلدان أمريكا الوسطى من ٣٠٠ ميغاواط إلى ٦٠٠ ميغاواط، الأمر الذي سيتطلب بذل جهود على الصعيد الوطني لزيادة نقل هذا الطاقة وتكييف الأنظمة.

وسيحرز مزيد من التقدم فيما يتعلق بمدّ خط أنابيب الغاز الذي يربط المنطقة بالمكسيك عن طريق إضفاء الطابع الرسمي على الالتزامات ومواصلة إنجاز العمل المتصل بالهيكل المالي للمشروع.

وتنص الخطة على تنويع مصفوفة الطاقة في المنطقة من خلال تعديلات تشريعية وسياساتية واستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الريحية، والطاقة الحرارية الأرضية، وطاقة الكتلة الأحيائية، والغاز، والطاقة الشمسية، وعن طريق توفير حوافز لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة. وبموجب هذه الخطة، سيتم تخفيض تكاليف الطاقة بنسبة ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

وتحظى الهياكل الأساسية والممرات اللوجستية بالأولوية في الخطة، وهي من المتوقع أن تفضي إلى تخفيض تكاليف التجارة في المنتجات المحلية في السوق الدولية، وتعزيز تكامل الأسواق الإقليمية، وإتاحة إمكانية أكبر للقطاع الإنتاجي للوصول إلى أسواق التصدير عن طريق تحسين الهياكل الأساسية اللوجستية. وسيشمل ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية والممرات اللوجستية ذات الأولوية وكذلك تحسين هذه الممرات وتوسيعها وزيادة عددها.

وتتضمن الخطة تدابير للحد من متوسط الفترة الزمنية المستغرقة لنقل السلع عبر الحدود الوطنية بنسبة ٨٠ في المائة، من متوسط قدره ١١ ساعة إلى أقل من ثلاث ساعات، من خلال تحسين وبناء ما مجموعه ١ ٥٥٠ كيلومترا من الطرق الرئيسية، وبناء أو إصلاح وصيانة الممرات اللوجستية ذات الأولوية، وإدخال تحسينات على ٢ ٥٠٠ كيلومتر من الطرق الريفية وتحسين الإدارة في عشر من نقاط العبور الحدودية.

تعزيز المؤسسات

تشمل مبادرة التحالف تدابير ترمي إلى زيادة كفاءة وشفافية الإدارة العامة. إذ تعد الإدارة القائمة على النتائج والمساءلة من الأمور الأساسية. وسيضمن الأخذ بأعلى معايير الجودة والشفافية الدولية في الإجراءات المتعلقة بالمشتريات الحكومية، والرصد والإشراف، والمالية والتخطيط المالي أن تكون مؤسساتنا مستدامة وباعثة على الثقة.

وتشمل محاور العمل الرامية إلى تعزيز المؤسسات تحسين إدارة الضرائب، وتشجيع تقارب النظم الضريبية، وزيادة شفافية الإنفاق العام وفعاليته، والقيام بإصلاحات تشريعية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة التهرّب من دفع الضرائب، وترشيد ومراقبة النفقات الضريبية.

وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، سيعاد تنظيم هياكل إدارة الضرائب وستدخل تحسينات على إجراءات اختيار الموظفين وإدارة شؤونهم وتقييمهم وتقاعدهم.

وسعيا إلى تبسيط النظم الضريبية، ستسن تشريعات وستُيسَّر عملية دفع الضرائب بغية الحد من أوجه عدم اليقين إزاء الالتزامات الضريبية. وستبرم اتفاقات بشأن تبادل المعلومات بين بلدان التحالف الثلاثة، والولايات المتحدة وبلدان أخرى، وستعزز السجلات العامة والأطر التنظيمية.

وستستثمر إدارات الضرائب في الخدمات والإجراءات التي ستعمل على مساعدة دافعي الضرائب على الوفاء بالتزاماتهم الضريبية وعلى تيسير هذه العملية. وستعزز أيضا مواردها البشرية وستتخذ التدابير اللازمة للقضاء على الفساد.

وستكون الشفافية في إدارة مسائل الميزانية والمالية والمعلومات أساسية. وسيتم الاستثمار في تحسين وزيادة شفافية وفعالية الإنفاق العام من خلال اتباع نهج كلي يشمل جميع إجراءات الإدارة العامة.

وستبذل جهود لتعزيز التقارب بين النظم الضريبية. إذ سيستلزم تنفيذ عمليتي التكامل الإقليمي وتيسير التجارة برنامج توحيد ومواءمة وتقارب وتبادل على المستويين الإداري والتنظيمي. وسيحرز تقدم في تعزيز المؤسسات والسياسات من أجل تحسين تحصيل ضريبة القيمة المضافة والضريبة على الدخل على الصعيد الإقليمي.

ومن أجل ضمان فعالية الدولة، تنطوي الإجراءات الاستراتيجية المقررة على تحسين المعدات والعمليات التقنية المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ، وكذلك كفالةَ المساءلة عن النفقات والمشتريات والمناقصات.

وعلاوة على ذلك، سيعزز مستوى الكفاءة المهنية للخدمة المدنية من خلال تحسين نوعية إجراءات اختيار الموظفين العموميين، وتطويرهم المهني، وتقييمهم، وتقاعدهم، وعن طريق القيام بإشراف أفضل على هذه الإجراءات. وستعزز اللامركزية مع الزيادة في القدرات المالية والإدارية للحكومات المحلية، ورفع مستويات المساءلة والشفافية وزيادة الرصد.

مخطط التنفيذ

تنص الخطة على آلية مرنة تسهر على إدارتها مؤسسة مخصصة، وسيكون لها إطار معياري مستقل. وسيضمن تحديد الإجراءات الكفاءة والشفافية والمساءلة في استخدام الموارد المالية. وستتبع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، كما كان الشأن مع مؤسسة التصدي لتحديات الألفية، وهو ما سيكفل مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وسيتم في عملية وضع مخطط التنفيذ منح الأولوية للاستثمار في الكفاءة، والرصد والتقييم، والقدرات المؤسسية، والمشاركة، والتركيز على البعد المحلي، والشفافية.

وقد التزمنا، نحن البلدان الثلاثة في المثلث الشمالي، بتنفيذ الخطة بما لنا من موارد.

ومع ذلك، فالموارد الكبيرة اللازمة للتغلب على التحديات الإنمائية وتمويل الإجراءات الواردة في الخطة تتجاوز قدرتنا المالية، وكذلك قدرتنا على الاقتراض.

لذلك، لا يمكن تحقيق الغايات والأهداف المقترحة إلا من خلال تحسين الكفاءة في الإنفاق وزيادة الموارد المالية لتوسيع الحيز المالي؛ وتحسين إدارة الديون؛ والمعاضدة النشطة لجهودنا من جانب البلدان الشريكة، والقطاع الخاص الوطني والدولي، والمنظمات المتعددة الأطراف، والشركاء في التنمية العاملين في المنطقة.